الطبقة الاجتماعية

للأستاذ الكبير عباس محمود العقاد

هذه الرسالة بحث أصيل فى مسألة الطبقة الاجتماعية ، وهذه الكلمة — أى كلمة الطبقة — مصطلح عربى حديث يقابل فى اللغات الأوربية كلمة « الكلاس » Class بمعنى الصنف من الناس أو من أى شىء . وتأتى كثيراً بمعنى الفئة والطائفة عند تقسيم الناس إلى أصناف مختلفين .

ويلوح لنا أن الكلمة العربية فى اصطلاحها هذا أصدق دلالة على معناها المقصود فى المباحث الاجتماعية من الكلمة الأوربية . لأن الطبقة توحى إلى السامع معنى التفاوت فى الدرجات من أعلى إلى أدنى ، كما تتفاوت طبقات الجو وطبقات الأرض وما شاكلها من الطبقات التى تختلف اختلافاً رأسياً إذا صح هذا التعبير ، ولا يقتصر اختلافها على التفاوت الأفقى الذى يكون بين الأشياء المتماثلة أو المتساوية فى الطبقة .

والفرق بين التفاوت الرأسى والتفاوت الأفقى — أن الأول تفاوت من الأعلى إلى الأدنى ، وأن الثانى تفاوت لا يلزم فيه الاختلاف بالدرجات العليا والدنيا ، سواء نظرنا إلى ارتفاع الجاه والمظهر ، أو ارتفاع المركز والوظيفة ، أو ارتفاع المراتب فى الثروات والأرزاق .

فكلمة « الطبقة » العربية إذن أصح فى الدلالة على المعنى المقصود من هذه المباحث الاجتماعية ، ولهذا نغنى عن الفرق بين الأصل الأوربى والترجمة العربية إغضاء الموافقة والرضا ، لا إغضاء الضرورة والتسليم بحكم الواقع ، أو كما يقال بحكم الخطأ المشهور .

على أن الاختلاف بين الطبقات وبين الطوائف والفئات البشرية قائم من قديم الزمن إلى عصرنا هذا بجميع معانى هذا الاختلاف ، التى تشمل التفاوت فى الدرجات كما تشمل التفاوت فى الصفات والأعمال .

ولا يخفى أن ظاهرة الاختلاف هذه أعم الظواهر الكونية التى نشاهدها حيثما نظرنا من آفاق السموات إلى أعماق الأرضين .

فلا يوجد كوكبان على حجم واحد ولا على مدار واحد ولا على سرعة واحدة ولا على مسافة واحدة بينهما أو بين سائر الكواكب التى نعرفها فى الآفاق السماوية .

ولا توجد بنيقتان مركبتان أو بسيطتان على وجه الأرض تتشابهان تمام التشابه فى الحجم والوزن واللون والموقع والخاصة الطبيعية .

وإذا تحولنا من الكائنات الجامدة إلى الكائنات العضوية البدائية كالأعشاب والنباتات المتدرجة من أدنى أنواعها فلا نجد شيئين منها على تشابه تام فى جميع الصفات .

ونترقى مع النبات إلى أرقى أنواعه فلا نجد ورقتين على فرع واحد فى شجرة واحدة تتساويان أو تتشابهان فى كل خاصة نباتيه ، ولا نجد مثلا سنبلة واحدة تضم بين أغلفتها حبتين متماثلتين فى الحجم والوزن واللون والصورة العامة .

وأوسع من ذلك مدى ، ما نشاهده من التفاوت الشاسع فى عالم الحيوان . فنحن ندع ألوف الأنواع الحية التى ترجع إلى خلية حية عريقة فى القدم لم يكن يبدو بينها و بين الخلايا الأخرى خلاف تدركه الباصرة أو تدركه أدق أدوات التحليل . . . ندع هذه الألوف من الأنواع الحية ، وننظر إلى نوع واحد منها فلا نقضى العجب من اتساع آماد الخلاف بين أصنافه وعائلاته وأفراده . ولنضرب المثل بما بين أصناف الخيل من الاختلاف ، فكم بين جواد للسباق وجواد لجر الأثقال من فارق عظيم ؟ ! وكم بين الجوادين للسباق من فارق يجعل أحدهما فى الطليعة يغالى بأثمانه المتنافسون ويجعل الآخر دونه فى القدرة والسرعة والثمن وإقبال المتراهنين عليه ؟ ! وكم بين الجوادين القريبين فى القدر والسرعة والثمن وإقبال المتراهنين — من اختلاف فى لون الشعر وقياس الأعضاء وجمال المظهر وحسن الرياضة ؟ !

أما إذا ارتفعنا من طبقة النبات والحيوان إلى طبقة الإنسان ، فهناك

العجب العاجب من كثرة الفوارق واتساع الآماد بين إنسان وإنسان حتى ليحار المقارن بينهما فى نسبتهما إلى نوع واحد .

هذا الاختلاف فى كل شىء هو الظاهرة العامة المطردة التى لا نخطئها لحظة كما أسلفنا حيثما نظرنا من أعلا آفاق السماء إلى أعمق أغوار الأرضين .

وأنه ليستحيل كل الاستحالة أن ترجع بهذه الظاهرة الكونية إلى سبب واحد مهما تجتهد فى تعميم هذا السبب وإحاطته بجملة الأسباب ، إلا أن ترجع به إلى ظاهرة واحدة تسميها كما سميناها بالظاهرة الكونية .

هذا الاختلاف لا تفسره علة فلكية ولا علة جوية ولا علة أرضية إذا نحن عممنا النظر فى جميع الكائنات . . . أما إذا حصرنا النظر فى الاختلاف بين الناس فليس فى وسعنا أن نفسره بعلة اجتماعية أو علة اقتصادية أو علة سياسية أو علة ترجع إلى طبيعة الأرض ، أو سوابق التاريخ . وفى وسعنا أن نحذف ما شئنا من هذه العلل ثم يبقى الاختلاف على صورة من صوره الكثيرة وإن لم يبق كما كان على الصورة الأولى .

ومن شاء أن يفسر ذلك بالأسباب المادية كما يفعل جماعة الماديين ، فأن هذه الكلمة تفقد كل معنى يميزها من المعانى الأخرى ، لأنها لابد أن ترجع فى النهاية إلى العوامل الكونية بحذافيرها من ماضيها إلى

حاضرها إلى مستقبلها ، ومن فسر ظاهرة بمثل هذا السبب فأولى به أن يدعها بغير تفسير .

إذا قيل مثلا أن الاختلاف بين الناس يرجع إلى التأثيرات المادية فيما مضى من الزمان ، فكم من ألوف السنين وألوف العوامل الطبيعيه وألوف المواقع الجغرافية وألوف الطوارىء الكونية تشملها هذه الكلمة الغامضة التى يسمونها التأثيرات المادية فيما مضى من الزمان ؟

إن الاختلاف بين إنسان وإنسان يعود بنا إلى الاختلاف بين الخلايا التى يسمونها بالناسلات والصبغيات ، وهو على الأصح يعود بنا إلى الاختلاف بين خلية يتولد منها هذا وخلية يتولد منها ذاك ، وكلتاهما تشتمل على صبغيات يراقبها المختصون بالمجاهر المكبرة ويعالجونها بالعقاقير الكيمية فيبدو لهم أنها توائم متكررة متماثلة لا فرق بين صبغى منها وصبغى آخر تحتويه الخلية ... فإذا بدأت هذه الصبغيات عملها فى تكوين الجنين لم تمض لحظة واحدة حتى يتبين أن كلاً منها يتجه من وجهة وينصرف إلى عمل ويتخصص لتكوين عضو أو جزء من عضو فى البنية الإنسانية : هذا يتخصص بالأنسجة ، وهذا يتخصص بالعظام ، وهذا يتخصص بالأعصاب وهذا يتخصص بالعضلات وهذا يتخصص بالدماغ ، ثم يأتى دور الخصائص الجنسية فى أوانها المقدور فلا تعجل الصبغيات التى تنصرف إلى تكوينها عن موعدها المقدور فى كل جنين ، حتى لقد قال

عالم جليل من ذوى الخبرة الممتازة بهذه المعرفة البيولجية أن الصبغيات تعمل بعقل مرشد يضارع — مع حفظ النسبة — عقل الإنسان فى مجموعه .

فإذا حدثنا متحدث عن العلل والأسباب، وقال لنا إن هذا الاختلاف العميق يرجع إلى التأثيرات المادية ، فماذا تراه حصر ؟ وماذا تراه ميّز؟ وماذا تراه فرق بين سبب معلوم وسبب مجهول .

التأثيرات المادية إذن مرادفة لكلمة أخرى لا معدى عنها وهى التأثيرات الكونية ، ومن رجع بأصول الاختلاف فى كل شىء إلى العوامل الكونية فمن اللغو بعد ذلك أن يحاول حصر ظواهر الاختلاف الاجتماعى فى سبب يستثنى به جميع الأسباب .

* * *

إن ظاهرة أقل من تلك الظاهرة تواتراً وعمقاً وشمولا لتجيز لنا — بل توجب علينا — أن نخرج من ضيق العقل أو عوج الطبع الذى يحصر الفوارق بين عامة هذه الأشياء الضئيلة المتناثرة حولنا فى علة واحدة من علل التأثير الكونى التى لا عداد لها ، وإنه لأوجب من ذلك أن نحصر هذا الضيق العقلى فى مسألة متشعبة متشابكة كمسألة الطبقة الاجتماعية فى تواريخ الأمم ، وهى من المسائل التى لا تحتاج إلى تعمق بعيد

لنعلم أنها عرضة لاختلاف العوامل وتناقضها ، وإنه لأوجب من هذا وذاك أن نتريث طويلا حين يكون الأمر منوطاً بمصير التاريخ الإنسانى وحين يترتب عليه أن نمحو النظم الاجتماعية التى قام عليها قديماً وأن نقتحم فى نظم الغد مصيراً مجهولا يحصيه من يحصيه بملايين السنين ولا يستطيع أن يجمع حدوده كافة فى نطاق مجتمع واحد أو أمة واحدة .

ولكننا شهدنا فى عصرنا هذا أناساً ينتحلون صفة العلم والإيمان بالواقع المحسوس يردون جميع الفوارق فى تكوين الطبقات إلى سبب وحيد هو السبب الاقتصادى . . . كلا ! . . . بل إلى شريحة منفردة من شرائح ذلك السبب الاقتصادى ، وهى شريحة رأس المال .

فعند الماديين الذين ينعتون أنفسهم بصفة العلم والتحقيق ، أن رأس المال وحده كاف لتعليل جميع الفوارق بين طبقة وطبقة أخرى من طبقات المجتمع الإنسانى . . . وأننا إذا أخرجنا رأس المال من تلك المجتمعات ، وقفت فيها عوامل الاختلاف ، وتعطلت فيها تلك السنن التى لم تتعطل قط فى ناحية من نواحى الكون ، ولم تزل تطالعنا كل لحظة بنمط ملحوظ من أنماط التغير والتغيير .

لقد وُجدت الطبقات الاجتماعية فى أوطانها التى اشتهرت بها ، وأبرزت لنا منها أمثلة منقطعة النظير فى بابها فرأينا على الأقل أن السبب

الاقتصادى يتلو غيره من الأسباب فى تكوين الطبقة وفى بقائها دهرا طويلا على ذلك التكوين .

وإذا جاز لنا أن نسمى بلداً من البلاد وطناً عريقاً للفوارق بين الطبقات — فلا نخال أننا نتردد فى الإشارة إلى وطن واحد وهو البلاد الهندية . فإن هذه البلاد قد أحاطت فواصل الطبقات بقداسة دينية بلغ من سلطانها بعد عدة آلاف من السنين، أن الطبقة المرذولة — أو المنبوذة فيها — تتحرج من تجاوز تلك الفواصل . ويوجد بين أبنائها أفراد غير قليلين يقبلون النبذ ويحرمون على أنفسهم أن يتمردوا عليه .

هذه البلاد لم تكن حكومتها الغالبة طبقة يمكن أن توصف بالطبقة الاقتصادية مهما يكن من الترخص فى توسيع هذه العبارة ، وإنما كانت الحكومة فى أيدى الطبقة التى امتازت بالغلبة العسكرية ، وفتحت الهند بجيوشها الأجنبية، واستأثرت بالحكم ، ثم أنفت أن تشغل نفسها بشئون الأعمال الاقتصادية من تجارة أو صناعة أو زراعة ، ولكنها نزلت عن ذلك إلى الطبقة التالية لها مترفعة متمنعة فى حصونها وقصورها دون عالم الأسواق والأرباح .

وتقاس على الهند بلاد أخرى لم توغل فى التفرقة بين طبقاتها هذا الإيغال ، ولكنها أعادت لنا القصة بإجمال لم تذهب فيه مذهب الهند فى ذلك التفصيل .

فقبائل الفرانك التى حكمت أوربة الغربية منذ القرون الوسطى ، لم تكن قبائل اقتصادية ، ولم تشتغل بعد غزو البلاد بالشئون الاقتصادية ، ولكنها حكمت وامتازت وحافظت على حكمها وامتيازها ردحاً من الزمن لأنها فتحت البلاد بقوتها الحربية .

والمماليك فى مصر لم يشتغلوا بالأسواق والمزارع ، وإن كانوا قد فرضوا سيادتهم على المشتغلين بها . وربما وُجد بينهم من يملك الضياع الواسعة وهو لا يديرها ولا يحسن إدارتها ، بل يعهد فى زرعها وبيع محصولاتها لأناس يأنف من مساواتهم ويسميهم مترفعاً باسم الفلاحين ، وإنه لمن ثمار أولئك الفلاحين يعيش ، وعلى أكتافهم يستقر فى مناصب الدولة .

وكلما التفتنا إلى بواعث التشيع والتحزب فى السياسة العصرية ، وجدنا حيثما التفتنا أدلة تنقض التعليل الاقتصادى من جانب إذا أيدته من جانب آخر . فاليهود يعملون فى الشئون الاقتصادية ، ويكثر بينهم أصحاب رءوس الأموال ولكنهم فى الولايات المتحدة يشايعون الديمقراطيين المحسوبين من المتطرفين ، ويندر بينهم من يشايع الجمهوريين الذين هم أقرب إلى المحافظة وأشبه فى الموقف الاقتصادى بأصحاب الأموال . والفلاحون من أبناء الجنوب فى إيطاليا فقراء على أشد ما تكون الفاقة ، ولكنهم يشايعون أحزاب الكنيسة ويقتربون من أحزاب اليمين ، وهم أحرى بالاقتراب

من خصومهم اليسار بين لو صح تعليل التشيع السياسى بالعلل الاقتصادية دون غيرها .

وقد عنى بعض الإحصائيين بالبحث عن أسباب هجرة العمال من مصانعهم، ونفورهم من البقاء فى مواطن أعمالهم وأرزاقهم، فتبين من الإحصاء المتكرر أنهم يؤثرون المقام حيث تتصل علاقاتهم النفسية وروابطهم بأصدقائهم، وأقاربهم، على المقام حيث تربطهم بالطبقة العاملة روابط الرزق والاشتراك فى المصلحة (الاقتصادية) .

* * *

والمهم من جملة هذه الملاحظات أن وجود عامل فعال فى مسألة من المسائل المتشعبة على الخصوص لن ينفىَ وجود العوامل الأخرى ولن يغصبها بعيداً عن التأثير فى خلق الفوارق والعلاقات لحة عين ، فضلا عن الدهور المتطاولة، التى لا يعرف منتهاها . وليس العامل الاقتصادى بالاستثناء من هذه القاعدة الشاملة بل لعله فى مقدمة العوامل التى تعجز عن الانفراد بالتأثير فى شئون المجتمع الإنسانى ، لما فى هذا المجتمع من العناصر النفسية والحيوية التى لا يستغرقها جانب الاقتصاد مهما يكن من شأنه فى بعض معاملاتها ووشائجها . وليس من العسير تعزيز هذه الحقيقة بالشواهد الملموسة من فوارق الطبقات وعلاقاتها المتبادلة فى العصر الحاضر . إلا أننا نختار عمداً أن نستشهد بعصر الإقطاع على ثبوت هذه الحقيقة لأنه العصر

الذى قد استحكمت فيه فوارق النسب والرتبة استحكاماً لم يسبقه إليه ولم يلحقه به عصر من العصور .

فوحدة الطبقة بين النبلاء الإقطاعيين لم تنشىء بينهم مصلحة مشتركة ولا ألفة نفسية تجمعهم فى عصبة واحدة ، ولسنا بحاجة إلى الإمعان فى وقائع التاريخ بعيداً من اسم النظام الإقطاعى كله ، فإن الكلمة التى تؤدى معنى هذا النظام باللغات الأوروبية — مشتقة عندهم من كلمة الخصومة والقطيعة 'Feud'. وتطلق كلمة النظام الإقطاعى Feudal System على ذلك النظام الذى تسوده المنازعات الدموية ويكاد لا يتفق فيه نبيلان فى بقعة واحدة . وعلى خلاف ذلك كانت علاقة النبيل بطبقة الزراع والصناع ، فإنه على ما بين الطبقتين من تفاوت فى العرف كثيراً ما جمعت بينهما عصبة واحدة لمكافحة النبلاء الآخرين ، أو للاغارة عليهم وعلى من معهم من فقراء الزراع والصناع .

وبين أيدينا فى القرى والمدن التى نعيش فيها دلائل منوعة على تخلل الطبقات بعضها لبعض ، ونزول بعض الأفراد من طبقة إلى ما دونها ، وصعود بعض الأفراد من طبقة إلى ما فوقها بين كل حقبة وحقبة لا تتجاوز القرن الواحد فى كثير من الأحوال . فإننا إذا تعقبنا أحوال الأغنياء والفقراء فى بيئتنا القريبة التى عشنا فيها واختبرنا ظواهرها

و بواطنها ، لم نكد نرى بيتا واحدا دام على غناه ووجاهته ثلاثة أجيال متعاقبات ، ولم نكد نرى بين أغنياء اليوم واحدا من كل عشرة من أبناء طبقته ينتمى إلى جد فى مثل ثروته ووجاهته . ولا يشق علينا أن نتعرف أسباب الصعود والهبوط بين طبقة وأخرى فهى فى الأغلب الأعم أسباب نفسية أو خلقية عقلية ترتفع بالوضيع إلى مكان الرفعة ، وتهبط بالرفيع إلى مكان الضعة حسب نصيب هذا أو ذاك من الذكاء والنشاط واغتنام الفرص والانتفاع بالظروف .

ولا ننسى هنا ما يقوله الماديون والاقتصاديون فى التعقيب على مثل هذه الملاحظة . إذ هم يعترفون بالكفايات الشخصية والمزايا التى تتفاوت بين أبناء الطبقة الواحدة . إلا أنهم يسقطون هذه المزايا من حساب الطبقات لادعائهم أن مزية الفرد لا تنفعه بشىء إن لم تقترن بموافقة الأحوال العامة ومساعدة البيئة على إبراز تلك المزية .

ومثل هذا الكلام من أولئك الماديين الاقتصاديين إنما هو تحصيل حاصل يتساوى القول به والإعراض عنه أمام الظروف جميعها ، سواء سميناها بالظروف الاقتصادية ، أو الظروف السياسية ، أو الظروف الجوية ، أو ما شئنا لمختلف الظروف من أسماء .

نعم . من تحصيل الحاصل أن يقال إن الفرد لا يفلح فى الانتفاع

بمزية من المزايا النفسية إن لم تساعده الظروف الجوية أو الظروف البيئية أو الظروف الطبيعية، فإن سيطرة الظروف على من تحيط بهم من الجماعات والأفراد أمر مفروغ منه لا يسمح للقائل به أن يبنى عليه حكما قاطعاً على مجرى التاريخ ومصير بنى الإنسان إلى آخر الزمان .

فلنا أن نقول إن الظروف الاقتصادية تحول بين الفرد و بين غايته إذا لم توافقه فى مساعيه ، ولنا أن نرفع كلمة الظروف الاقتصادية ونضع مكانها ما شئنا من الظروف لنقول إن جميع الظروف تحول بين الفرد و بين كل سعى يسعاه إن لم توافقه على ما يريد . وقصارى ما يثبت لنا من ذلك أن الظروف محيطة بالفرد حيث كان ، وأن الظروف الاقتصادية كغيرها من الظروف موجودة معهودة ، ولكنها لا تجيز لأحد أن يبنى عليها وحدها أقدار الأمم ومصير الطبقات والجماعات .

ولقد مضى على نبوءة الماديين الاقتصاديين بزوال الطبقات نحو مائة سنة ، ومضى على تطبيق مذهبهم فى البلاد الروسية نحو أربعين سنة، ولم تظهر بعد بادرة صحيحة من بوادر زوال الطبقات ، و إنما ظهر أن النظام الاقتصادى الذى خلا من نفوذ أرباب الأموال — قد فسح الطريق لبروز طبقة حاكمة من الرؤساء ومديرى المصانع وخبراء الصناعات والفنون ، لا تقل فى تحكمها واستئثارها بالأمر ، عن كل طبقة حاكمة فى بلاد رأس المال أو بلاد الاستعمار .

وأكبر الظن أن الطبقات باقية فى المستقبل على درجاتها التى بقيت عليها منذ وجدت فى تاريخ الجماعات الإنسانية .

أكبر الظن أن عصراً من عصور المستقبل لن يخلو من طبقة عليا وطبقة وسطى وطبقة دنيا ، أيّاً كان الاسم الذى يطلق عليها ، وأيّاً كان النظام الذى يحيط بها . وغاية ما يطرأ على نظام الطبقات من التعديل والتحسين فإنما هو فى سبيل تقارب الحقوق وتبادل المعونة ، بعد أن شاعت بين أبناء الطبقات جميعاً معرفتهم بحقوقهم واعترافهم طوعاً أو كرهاً بحقوق غيرهم وقدرتهم يوماً بعد يوم على حماية تلك الحقوق .

* * *

إن الخطوات الأولى فى هذا السبيل — سبيل التقارب بين الطبقات تطّرد اليوم متوالية موفقة فى أمم الطليعة الديمقراطية التى توطدت فيها أسس الحرية الاجتماعية ، وتطورت فيها موارد الثروة وتقسيم الأعمال والأرزاق ولاسيما الأعمال القائمة على الصناعة الكبرى ، ويبدو من طوالع الأحوال أن هذه الخطوات مستقيمة على هداها لا تخشى عليها الرجعة إلا إذا تعرضت لنكسة لا تدخل الآن فى الحسبان .

فمن تلك الخطوات ، أن طبقة الفقراء من الصناع والزراع وغيرهم تسهم اليوم بحصص كبيرة فى رؤوس أموال الشركات التى كانت حكراً للأغنياء وأصحاب الملايين .

ومن تلك الخطوات أن كبار الأغنياء قد أصبح لهم فى صميم أعمالهم شركاء فى الرأى والإدارة من الخبراء الاقتصاديين أو المهندسين أو أصحاب الدراية الفنية ، فلم يبق من سيطرة أصحاب الملايين على أعمالهم وعلى المجتمع كله إلا القليل الذى تؤمن معه غوائل الاستبداد .

ومن تلك الخطوات ، أن أصحاب الثروات الضخام يقلون شيئاً فشيئاً ، إما بتعميم قوانين تحديد الملكية الزراعية ، أو بتعميم الضرائب التصاعدية ، أو بالحد من الأرباح فوق مقدار ينتهى إليه كل ربح مستفاد من استغلال الأموال .

ومن تلك الخطوات ، شيوع التأميم فى المرافق القومية التى يخشى من سيطرة الأفراد عليها وتعم المصلحة فيها سائر أبناء الأمة من مالكين أو مستفيدين .

هذه الخطوات وأمثالها مما تتكشف عنه تجارب الحاضر والمستقبل ، كفيلة بتحقيق غايتها الجلّى : وهى التقارب بين الطبقات والتعاون بينها بما يحقق لها المصلحة فى جملتها ولا يتيح لواحدة منها أن تنفرد بتسخير سواها . على أن هذه الخطوات وما يستجد بعدها لن تجدى جدواها إلا إذا اقترنت بخطوات أخرى تسايرها وتمنعها أن ترتد بالأمم على عقبيها .

فلا بد فى خطوات التقارب بين الطبقات من خطوات مسايرة لها

فى سبيل التوازن بين حقوق كل طبقة وقدرتها على حماية تلك الحقوق.

هذا التوازن مختل فى هذه الأيام ، وقد كان مختلا من مطلع فجر التاريخ . فيتفق أحياناً أن تزيد قوة الطبقة على حقوقها ، فتغريها هذه الزيادة فى القوة بالطغيان على حقوق غيرها .

كانت قوة العلية من الأغنياء وأصحاب الجاه فيما مضى أكبر جداً من حقوقهم على المجتمع ، فابتليت الأمم من جراء ذلك بآفات الظلم والتسخير وآفات الترف والفساد. ولم تكد تخلص من بعض هذه الآفات إلا بالثورة بعد الثورة ، والحرب بعد الحرب إلى عهد لا تزال نلمس بقاياه ونعانى الكثير من آفات تلك البقايا .

ثم تنبهت الطبقات الدنيا إلى حقوقها ، واستجمعت بعض القوة التى تستخلص بها شيئاً فشيئاً من تلك الحقوق ، ولكن هذه القوة يوشك أيضاً أن تزيد على الحقوق المطلوبة أو الحقوق العادلة منذ أصبح فى مقدور الألوف من ذوى الأعمال اليدوية أن يشلوا حركة الصناعة و يعطلوا سير المعاملات التجارية ، مهددين بالإضراب أو مضربين وقادرين على المقاومة إلى أجل طويل مع استمرار الإضراب والتعطيل .

و بين ما غبر وما حضر ، تظل الطبقة الوسطى دون الطبقتين الأخريين كبيرة الحقوق صغيرة القوة التى تمكنها من حماية تلك الحقوق وتهيء

لها أن تدفع عنها ضغط من فوقها ومن دونها ، كأنما هى الطحين المسحوق بين شقى الرحى .

هذه الطبقة الوسطى أجدر الطبقات جميعا أن تعتصم بقوة تناسب حقوقها وتناسب عملها فى المجتمع ، وهو عمل تتلاقى لديه كفايات من فوقها ومن دونها ، وتتزن به علاقات الأطراف المتباعدة ، ذلك الاتزان الذى لاغنى عنه لصد الطغيان من كلا طرفى المجتمع ، وإنها لعلى حد قول النابغة :

فأنك جانب القسطاس منها فتمنع جانبيها أن يميلا

وسيقول لنا المستقبل كلمته الفاصلة فى مصير هذه الطبقة ، وفيما ينفتح لها من أبواب التماسك والتعاون بين أجزائها المبعثرة ضمانا لحقوقها وحقوق كلتا الطبقتين العليا والدنيا .

خطوات فى سبيل التقارب لا بد أن تشفعها خطوات فى سبيل التوازن بين الحقوق والقدرة على حمايتها ورد الغائلة من طغيان الآخرين عليها ، ولا نغالى فى التفاؤل ولا فى التشاؤم حين ننظر إلى المستقبل من هذه الوجهة ، ولكننا نعتقد على يقين أن هذا التوازن ضرورة تملى حكمها على كل من يعارضها ، وعسى أن تكون الضرورات فى هذه الوجهة أقوى من المحظورات .

وبعد — فهذه عجالة سريعة فى مشكلة الطبقات نلخصها قبل الاستطراد إلى رأى المؤلف فى الرسالة التى نمهد لها بهذه المقدمة ، فإذا هى :

أولا : أن عوامل تكوين الطبقات متعددة متجددة لا يمكن أن تنحصر فى العوامل الاقتصادية ، ولا فى العوامل السياسية أو الحيوية أو الجغرافية ، ولا يتأتى أن تنفرد إحدى هذه العوامل بالتأثير الشامل فى تكوينها أو بقائها .

ثانيا : أن الطبقات بأقسامها العليا والوسطى والدنيا ، باقية فى الحاضر وفى المستقبل على نحو من الأنحاء ، ولكنها تتقارب وتضيق بينها شقة الخلاف كلما اتسعت ذرائع التعاون والتضامن بين مصالحها .

ثالثا : إن ضمان هذا التعاون إنما يتم بالتوازن بين حقوق كل طبقة وقوتها على حماية حقوقها ولا سيما الطبقة الوسطى .

* * *

ونستطرد الآن إلى الرسالة التى تناول فيها مؤلفها موضوع الطبقات فى الوقت الحاضر ، لنذكر أولا أن مؤلفها القدير حجة فى هذا المبحث بذاته يشتغل به تعليما وتدبيرا كما يشتغل تحقيقا وتنفيذا منذ سنوات عدة . فهو الأستاذ بوتومور : مدرس العلوم الاجتماعية والاقتصادية بجامعة لندن ، وأمين الجماعة الدولية المتوفرة على دراسة العلوم الاجتماعية ، وعضو فى مؤسسة

روكفلر لا تنحصر مباحثه فى أمة واحدة ولا فى بيئة واحدة بل تشمل بلاده و بلادا أخرى كالبلاد الفرنسية التى قضى زمنا يباشر فيها دراسة التركيب الطبقى من شتى نواحيه .

ورسالته هذه نقد وتفسير لحالة الطبقات منذ القرن التاسع عشر بصفة خاصة . ومجمل رأيه فى مشكلة الطبقات الحديثة أن الفوارق الطبيعية فيها تخالف الفوارق الاقتصادية كما تخالف الفوارق السياسية فى بعض الحالات ، فلا يلزم من التفاوت فى الأرزاق وموارد الربح أن يتفاوت أصحاب الأرباح والأرزاق فى الكفاية الذهنية أو العقلية أو الخلقية ، ويرى المؤلف بحق أن القرن التاسع عشر انتهى إلى حالة من التفاوت البعيد بين طبقة الاغنياء وطبقة الفقراء لا يؤذن بالاستقرار ولا تؤمن مغبته على سلامة المجتمع وسلامة العالم بأسره ، وأن هذا التفاوت البعيد كان مبعث القلق والثورة خلال القرن التاسع عشر ولم يزل كذلك إلى أيامنا هذه .... بيد أن القرن العشرين قد تنبه إلى خطر هذه الحالة الوخيمة ، فعدل عن فوضى القرن التاسع عشر إلى شىء من التنظيم يطلق حرية المجتمع كله فى رعاية مصالحه بدلا من حصر هذه الحرية بين أيدى أفراده متفرقين ، وعند المؤلف أن هذه الخطوة الموفقة خليقة أن تمحو الفوارق الجائرة وتصحح المقاييس المختلة التى تهيمن على توزيع الأعمال وموارد الكسب والثروة .

ويرى المؤلف، كما يرى أكثر الباحثين الاجتماعيين فى زماننا، أن حدود

الطبقة الوسطى لم تزل غامضة ملتبسة بين أجزاء هذه الطبقة و بينها جملة واحدة وبين كلتا الطبقتين المعروفتين بالعليا والدنيا أو بطبقة أصحاب الأموال وطبقة الأجراء .

قال : « .... على الرغم من أنه قد يكون من الميسور التعرف على الطبقات الاجتماعية الرئيسية كطبقة الرأسماليين أو طبقة العمال ، إلا أن ثمة طبقات عديدة ، تقع بينهما ، الطبقات المتوسطة ، وهذه يتعذر تعيين حدودها كما يصعب التعرف على الاشخاص الذين ينتمون إليها ، وفضلا عن ذلك ، فإن الوظائف الاجتماعية التى تؤديها الطبقات الاجتماعية الحديثة عرضة للتغيير المستمر ... »

وظاهر من وجهة المؤلف فى هذه الفكرة أنه ينوط مستقبل الإصلاح بإبراز حدود الطبقة الوسطى ، وتعيين وظائف الطبقات فيما تؤدى من خدمة اجتماعية ، وأن سبيل ذلك إنما هو التقريب بين العوامل الاقتصادية والعوامل الطبيعية فى تقسيم هذه الطبقات ، وأن يكون الفارق الاقتصادى بين كل طبقة وأخرى أدنى إلى التعاون والتناسب مما كان عليه فى إبان نشأة الصناعة الكبرى وسيادة رأس المال بين أيدى الأفراد المتفرقين بغير إشراف من المجتمع على نشاط هؤلاء الأفراد ، أو على التوفيق بين هذا النشاط ومصالح الطوائف والأفراد مجتمعين متضامنين .

ومهما يكن من تباين الرأى فى هذه الوجهة فالرسالة التى كتبها الأستاذ « بوتومور » ، تقرير محكم لوجهة نظره ووجهة أنظار الأكثرين من علماء الاقتصاد والاجتماع فى العصر الحاضر . إذ يغلب على هؤلاء كافة أن ينكروا التفاوت البعيد بين أصحاب الموارد الاقتصادية ، كما ينكرون الفوضى التى تسمح لفرد من الأفراد أو طائفة من الطوائف أن تتحكم فى مصالح أبناء المجتمع كله ، بعد أن أصبح فى العالم مجتمع إنسانى واحد ترتبط علاقاته ومعاملاته ارتباطا يأبى على المجتمع فى أمة كاملة أن تتحكم فى مسائل الثروة ومسائل التصدير ، والتوريد فضلا عن طائفة من طوائفه أو فرد من أفراده.

وهنا يبدو للنظرة العاجلة أن المؤلف ومن يتجهون وجهته، يدعون إلى التقييد والتضييق على الحريات، ويأخذون بمذهب السلطات الشاملة المعروفة فى اللغات الأفرنجية باسم (التوتاليه) 'Totalitarian' أو الحكومات الدكتاتورية ، ولكنه فى الواقع لاينزع هذا المنزع ، ولا يرى أن التنظيم مناف للحرية فى تدبير الثروة العامة فأن بينهما لفرقا واضحا عرضناله فى كتابنا عن الشيوعية والانسانية فقلنا فى خاتمة الكتاب : (... إن التنظيم لايبقى الحرية ما دام حكمه ساريا بين الناس على سنة المساواة ، ومادام سلطان الحاكم فيه مستمدا من إرادة الجميع منصرفا إلى تدبير شئون الجميع . فإن تنظيم مواعيد القطارات والبواخر — مثلا — لا يؤدى إلى تقييد حرية

السفر، أو تقييد حرية المسافرين وقد يؤدى إلى تمكينهم من السفر الذى يحول دونه ترك (المواصلات) فوضى على غير نظام .

والذى يرجح لدينا أن القيود الحاضرة عوارض موقوتة ، وأن أسبابها الموقوتة معروفة لا تختلف عن طبيعة القيود الموقوتة التى تدعو إليها الاحوال الاستثنائية كأحوال الحروب والانتقال من طور إلى طور فى نظام الدولة أو حياة الجماعة ، وقد يكون من دواعى التفاؤل أن هذه العوارض الموقوتة خلقتها حركة التقدم واتساع مجال التطبيق ، لم تخلقها نكسة من نكسات التاريخ ...)

وأغلب الظن أن جمهرة الديمقراطيين من الاقتصاديين القائلين بالتنظيم والتأميم ، يفرقون هذه التفرقة بين قيود الاستبداد وقيود التدبير الاجتماعى الذى تتطلبه مصالح الجماعات ، ولا يتعدى أن يكون تنظيما ميسرا للحرية كتنظيم مواقيت المواصلات الذى أشرنا إليه .

و إنه لمن حسن التوفيق أن يتولى ترجمة هذه الرسالة رجل من ثقات الاقتصاديين المصريين المشهورين بدراسة هذه الشئون ، ومتابعة الأحدث فالأحدث منها ، بحكم عمله وحكم ثقافته وحكم رغبته واتجاه تفكيره ، وهو العالم الفاضل (وهيب مسيحه) أستاذ علم الاقتصاد بكلية التجارة ، وصاحب المؤلفات القيمة فى مباحث الاقتصاد السياسى . فإن ترجمته لرسالة زميله فى العلم الأستاذ

بوتومور لضمان يطمئن إليه القارىء العربى للثقة من صحة الترجمة وصحة الدلالة على معانى الرسالة .

وسيرى القراء أن هذه المعانى متمثلة بدقتها وصدق دلالتها على نحو يكاد يدركه من يجهل الانجليزية لاتصال السياق ووضوح معالم التفكير و بيان محصول المعنى من مبدأ الرسالة إلى منتهاها .

عباس محمود العقاد